الانتخابات العراقية في الخارج تبدأ الثلاثاء ومخاوف كبيرة من تزويرها او سيطرة بعض الاحزاب عليها

بغداد - المدى

تبدأ يوم الثلاثاء المقبل ثاني عملية انتخابية في خارج العراق منذ سقوط النظام السابق حتى الان وستستمر هذه العملية في (١٥) دولة ولمدة ثلاثة ايام هي ١٣، ١٤، ١٥ كانون اول لعام ٢٠٠٥ وذلك لاعطاء اكبر فرصة للمقترعين للوصول الى مراكز الاقتراع في فترات زمنية مختلفة وان بعض الدول سيكون فيها الاقتراع يوميا ولمدة ١٢ ساعة.

ويذكر ان الدول التي ستجري فيها الانتخابات هي الدنمارك والسويد وبريطانيا ولبنان والنمسا والامارات وامريكا والاردن وان عملية عدد المدن التي ستفتتح فيها مراكز انتخابية ٤٨ مدينة بواقع ١٠٨ مراكز وسيكون عدد محطات الاقتراع بحدود ٥٢١ محطة موزعة على جميع المراكز.

وان ايران تنال المرتبة الاولى في عدد المدن التي ستفتح فيها مراكز انتخابية اذ اضيفت للمدن الاربع المقررة سابقا وهي طهران وقم والاحواز ومشهد اربع مدن جديدة هي اصفهان وكرمنشاه وايلام وارروميا، فيما سيكون عدد المراكز في هذه المدن الثمان (١٥) مركزاً بواقع (٨١) محطة اقتراع حيث تلي ايران الولايات المتحدة التي ستفتح (١٠) مراكز في (٥) مدن هي واشنطن وديترويت وشيكاغو وسان دييغو وناشفيل وبواقع (٥٠) محطة.

وستقام فيها الانتخابات على اساس وجود احصاءات رسمية بعدد العراقيين الموجودين فيها ذلك لان اية دائرة رسمية عراقية لا تمتلك حاليا معلومات دقيقة عن عدد العراقيين في هذه الدولة اوتلك وكل ما جرى هو اتباع مسيرة منظمة الهجرة الدولية في افتراضاتها السابقة مع اجراء تعديلات في بعض الاماكن.

وان عدد الذين ادلوا باصواتهم في الانتخابات السابقة في الخارج هو ٢٦٥ الفاً وهو عدد قليل قياساً للمبالغ المصروفة من قبل منظمة الهجرة الدولية والمدفوعة من الخزينة العراقية والبالغة ٧٥ مليون دولار وتوقع ان يكون عدد المصوتين هذه المرة مماثلاً للسابق او حتى أقل علماً بأن المبالغ المرصودة لهذه الانتخابات يفوق الـ(٥٠) مليون دولار وهو مبلغ كبير ايضاً.

وان نقاشات موسعة جرت في مجلس المفوضين حول جدوى وامكانية اجراء انتخابات الخارج هذه المرة في ظل عدم توفر الكثير من المعطيات والخوف من التزوير نظراً لقلة تجربة المفوضية وعدم وجود الكوادر الكافية والسيطرة الفعلية على المراكز والمنتشرة في العالم بالاضافة الى ان رأي الأمم المتحدة كان يميل الى مفاتحة الجمعية الوطنية الانتقالية لتأجيل الانتخابات الى الدورة القادمة إلا ان رأي الأغلبية في المجلس ساد بضرورة اجراء هذه الانتخابات.

ويبدو ان هناك الكثير من الشائعات ترتبط بالعملية الانتخابية في الخارج ومن هذه ما يذكر حول استعمال الوثائق العراقية المزورة وجواز عرضها ولكن الحقيقة ان مراكز المفوضية في الخارج يجب ان تلتزم التزاماً تاماً وبدون أية تفسيرات بقرارات مجلس المفوضين الذي حدد بشكل لا لبس فيه الوثائق الرئيسية المعتمدة لاثبات هوية الناخب وهي: ١- جواز السفر العراقي، ٢- هوية الاحوال المدنية، ٣- شهادة الجنسية العراقية، ٤- هوية التقاعد، ٥- دفتر النفوس لعام ١٩٥٧، ٦- دفتر الخدمة العسكرية، ٧- جواز سفر دولة الاقامة، ٨- اجازة السوق، ٩- هوية اللجوء الصادرة من وزارة الداخلية لدولة الاقامة (الصادرة من دائرة الهجرة)، ١٠- شهادة التجنس الصادرة من دولة الاقامة، ١١- الوثائق الصادرة من المنظمات الانسانية الدولية مثلاً (منظمة الصليب الاحمر)، ١٢- وثيقة صادرة من الشرطة في دولة الاقامة (البطاقة الخضراء).

اما الوثائق الثانوية المساعدة لاثبات هوية الناخب فهي: (١) عقد الزواج الصادر من محكمة عراقية فقط (٢) شهادة دراسية رسمية صادرة من جامعة عراقية معترف بها (٣) عقد الملكية او الطابو (٤) هوية النقابات العراقية (٥) هوية موظفي الدولة (٦) هوية غرفة التجارة العراقية.

وحول النمط المثار حول تعيين الموظفين في المراكز الانتخابية في الخارج ورغبة بعض الاحزاب الاستئثار بها سيكون عدم الموافقة على تعيين أي حزبي في تلك المراكز بغض النظر عن الحزب الذي ينتمي اليه.

وسيتم ارسال العديد من العاملين للاشراف على المراكز في الدول الـ١٥ وهذا عمل مشروع تماماً لا يمكن لأية جهة او حزب او تنظيم سياسي الاعتراض عليه اذ يعتبر ذلك تدخلاً في شؤون المفوضية التي هي مستقلة...

وعن المراقبين الدوليين في كل دولة فأنه لا يتوفر لدى مجلس المفوضية أي عدد للمراقبين الدوليين في كل دولة ونحن نتمنى ان يصار الى فعل سريع ليمكن هؤلاء من مراقبة العملية الانتخابية كما انها لا تمتلك أية احصائية عن وكلاء الكيانات السياسية في كل دولة ستجرى انتخابات الخارج فيها وربما كان هذا قصوراً من لجنة انتخابات الخارج الموجودة في عمان، والتي عينها مجلس المفوضين كمكتب تنفيذي لمتابعة اجراء هذه العملية.

وحول عدد الناخبين في الدول الـ١٥ تبين انه لا تتوفر أية احصاءات حول عدد الناخبين وسيقام بناء على افتراضات منظمة الهجرة الدولية وان العدد يقارب المليون والنصف مليون الا انه ظهر ان العدد أقل بكثير جداً من هذا العدد الافتراضي لذلك لا يمكن اعطاء أي رقم حقيقي عن ذلك.

بعد غد

وعن الحملات الانتخابية في الخارج فأن الكيانات السياسية تمارس حملاتها وعليها التوقف عن الحملات يوم غد لأن الانظمة تنص على ان تتوقف الحملات قبل يوم واحد من بدء العملية الانتخابية.

ولا يجوز لأي كيان سياسي أو ائتلاف مشارك في الانتخابات ان يضمن حملاته الانتخابية افكاراً تدعو الى إثارة النعرات القومية أو الدينية أو الطائفية أو القبلية أو الأقليمية بين المواطنين ، سواء كان ذلك عن طريق الشعارات أو الصور أو الملصقات الجدارية أو الكرافيك والبث التلفزيوني أو غيرها من وسائل الاعلام المختلفة ويحظر على أي مرشح أن يقدم خلال الحملة الانتخابية هدايا او تبرعات أو أي مساعدات أخرى أو يعد بتقديمها بقصد التأثير على التصويت ويجب على الكيانات السياسية والإئتلافات أن تمتنع عن ممارسة العنف والكراهية أو تحريض الاخرين على ذلك أو تخويفهم أو دعم الإرهاب وممارسته واستخدامه سواء من خلال الاعراب عن وجهات النظر أو الخطابات أو الكتابات أو الملصقات أو وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة، أو أية وسيلة أخرى.

مرشح قائمة التحالف الكردستاني في كربلاء جميل زنكنه:

نسعى إلى ترجمة بنود الدستور وتعزيز الروح الوطنية بين العرب والأكراد

كربلاء - المدى

اكد مرشح قائمة التحالف الكردستاني في كربلاء السيد جميل إبراهيم زنكنه ان القائمة تسعى الى ترجمة بنود الدستور من الناحية العملية الى موقعها التطبيقي في الحياة العراقية القادمة.. واضاف في حديث له للمدى ان الدستور يجب ان يحظى باحترام الجميع لانه الحامي لمستقبل البلد مثلما هو يحمي الشعب العراقي من اية دكتاتورية قد تخرج له من بين طيات الزمن.

واشار الى اننا نسعى الى الوصول الى الناخب العراقي من خلال تحقيق معادلة ما هو مطروح من اهدف لقائمتنا و هذا ما تؤكد عليه القيادات الكردية وما تسعى إلى تحقيقه من إننا نعيش في بلد واحد وبالتالي فان ما تطرحه بعض الجهات المعادية يصبح لا معنى له وفق هذا التوجه الكردي في مدينة عربية مثل كربلاء..ومن هذه النقطة فاننا سنترجم أقوالنا بالأفعال إذا ما أخذنا الثقافة الحقيقية من إننا ننتمي إلى ارض واحدة ولكن من خلال حركة الشعوب التي يجب أن تأخذ طريقا لبناء أوطانها كما جاء ذلك في القران الكريم (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند لله اتقاكم) بمعنى إننا عراقيون بالانتماء لهذه الأرض على الرغم من إن في العراق قوميات ومذاهب ولكن هذا لا يلغي صفة المواطنة والانتماء لهذه الأرض وبالتالي فان قول الإمام علي (ع) هو بمثابة الضوء الذي نسير عليه حين قال (اللهم اعزني في أهلي).

واكد زنكنه: اننا نقول لإخوتنا العرب وباقي القوميات اللهم اعز العرب بين أخوتهم الكرد واعز الكرد بين أخوتهم العرب. هذا من جانب ومن جانب آخر فان قائمتنا في كربلاء لا تضم شخصيات كردية فحسب بل إن فيها مرشحين من العرب أيضا امنوا بأهداف وتطلعات وغايات قائمة التحالف الكردستاني التي تسعى لان نكون شعباً واحدا وهؤلاء من شخصيات معروفة في الوسط الكربلائي وهم من التكنوقراط وشيوخ العشائر ووجهاء المدينة وبالتالي فان الهدف أو تحقيق المعادلة من خلال الشعار سيكون ممكنا إذا اتفقنا على إننا في بلد واحد.

واكد زنكنه ان التوجه لعام لبرنامجنا الانتخابي هو بكل تأكيد برنامج متعدد الاهداف.. ولان العراق أصبحت همومه واحدة وتطلعات المواطنين نعرفها جيدا وماذا يريد من المرحلة للاحقة التي تلي الانتخابات فان ما تم طرحه لا يبتعد عن هذه التطلعات ومنها..إننا نعمل من اجل إقرار الحقوق القومية والسياسية والثقافية والدينية للجميع بمن فيهم الأقليات القومية والاثنية الأخرى في العراق..كما نسعى إلى تأصيل ثقافة المواطنة وثقافة التسامح السياسي والتعايش السلمي الأخوي بين جميع مكونات وأطياف الشعب العراقي.. وكذلك ثقافة الثقة في العمل ومحاربة الفساد الإداري من خلال توفير فرص العمل والقضاء على البطالة والمحسوبية وتوفير الأمن والاستقرار والحياة الحرة الكريمة إذا ما توفر للمواطن السكن والعمل الملائمين له من خلال حاجة الدولة وتكافؤ الفرص بين الجميع دون تمييز بين مواطن وآخر..وسيكون عملنا في هذه المدينة التي نتمتع فيها بعلاقات جيدة بأننا لا نسمح لأحد بأن يسيء إلى الروابط التاريخية المشتركة التي تجمع بين الشعبين العربي والكردي في العراق وهذا يأتي من خلال تعزيز الروح الوطنية العراقية ومد جسور المحبة بين كل المكونات وهذه من اولويات ما تعمل عليه قائمة التحالف الكردستاني.

لاول مرة في تاريخها

الموصل تستعد للمشاركة في الانتخابات

الموصل / مكتب المدى - يونس فتحي

والانتخابات البرلمانية على مرمى حجر منه، أما آن للمواطن في نينوى أن يقول أخيراً كلمته التي أريد لها الصمت في الانتخابات الماضية؟ هل سيكون بوسعه أن يمهر ورقة الاقتراع بإصبع الثقة وهو متيقن تماماً من أن حياته ستتغير باختياره من سينوب عنه ويدافع عن طموحاته؟ هل سيخرج من دوامة الخوف ليعبر بشكل جلي عن وعي وأدراك تامين بالعمل السياسي على العكس مما تحاول أن تروج له بعض الجهات سواء خلف كواليس الظلام أم عبر وسائل الأعلام في أنه غير مؤهل في تقرير مصيره أو المطالبة بحقوقه؟ ألم تمنحه تجربته المريرة في المرحلة الماضية وهو بلا ممثل حقيقي في الحكومة دافعا نحو إعادة التفكير بصناديق الاقتراع؟ وهل ستلقي خيبة الأمل الموصلية من نتائج الاستفتاء على الدستور بظلالها على حجم المشاركة الانتخابية؟ ماهي الخطة الأمنية التي وضعتها محافظة نينوى ليوم الخامس عشر من كانون الأول غير سد الطرق بوجه حركة المرور، وإجبار الناس على المكوث في منازلهم أياماً بأكملها، ثم اتهامهم بأنهم المسؤولون عن تردي الأوضاع الأمنية في المدينة؟.

أسئلة عديدة طفنا بها في شوارع مدينة الموصل المزدانة باللافتات والصور الانتخابية التي تشير جميعها إلى رغبة حقيقية تعتمر النفوس في رسم صورة واضحة المعالم لغد طال انتظاره:

سامي حازم (موظف): الكل سيشترك في الانتخابات هذه المرة، لأن الناس أدركوا بأن صناديق الاقتراع هي أقصر الطرق المؤدية إلى خلاص العراق من براثن الإرهاب ومسبباته وعلى رأسها الاحتلال الذي سينتهي ما أن تتشكل سلطة وطنية فعلية متفرغة لبسط الأمن في البلاد. لقد فاتنا الكثير بعدم مشاركتنا في الانتخابات الماضية، وقد آن الأوان لكي نستفيد من تجاربنا السابقة ثم نقلب صفحات مواجعها إلى الأبد، وسأكون سعيداً بمنح صوتي لمن يستحقه لأن مستقبل أبنائي وأخوتي يتوقف على هذا، إضافة إلى أن واجبي الوطني يحتم علي وعلى غيري أن نبدي موقفاً إيجابياً تجاه وطننا من اجل أن يستعيد عافيته مجدداً ونمضي به نحو البناء والرخاء والتقدم. لا أعرف كيف ستجري الأمور يوم الانتخابات ما الذي سيحدث بالضبط، لكن واقع الحال وخصوصاً بعد البيان الختامي لاجتماع القاهرة التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي يشير وبكل وضوح إلى رغبة كل الأطياف المكونة للشعب العراقي في العبور عبر بوابة الانتخابات ونبذ الخلافات والحوار بشكل عقلاني متحضر بعيداً عن العنف والاقتتال، وهذا مكسب كبير لأبد من استثماره وتتويجه باتفاق ومعاهدة وطنية كأقل تقدير مما نطمح إليه وننتظره من مؤتمر بغداد المقبل بعد أن يكون العراقيون قد اختاروا برلمانهم وحكومتهم الجديدة.

لمياء سعيد (معلمة): الأشراف الدولي على سير الانتخابات ضرورة ملحة في هذه المرحلة تحديداً لضمان نزاهتها وبالتالي نجاحها، خصوصا مع تزايد الشكوك حول نزاهة الهيئة العليا للانتخابات التي عجزت عن الإجابة على كثير من الأسئلة حول نتائج الاستفتاء على الدستور في الموصل بالذات. وكما فعلت في أماكن أخرى فأن على الأمم المتحدة الاضطلاع بواجباتها تجاه العراق أيضاً وهي قادرة على ذلك حتى بدون دعوة من الحكومة العراقية أو البرلمان المؤقتين، لأنها سبق في الماضي وأن طبقت العديد من القرارات التي كان الشعب العراقي هو من يدفع ثمن تطبيقها، وآخرها إقرارها بالمتعددة الجنسيات كقوات احتلال لكنها مع ذلك لم تسأل هذه القوات عن الذي تفعله كل يوم في العراق. أما إذا غلب الصوت الأمريكي على الإرادة الدولية مجدداً وتملصت الأمم المتحدة من إغاثة عضو مؤسس فيها، فإن على الجامعة العربية أن تضطلع بهذا الدور خصوصاً بعد نجاحها في جمع الأخوة الأعداء على طاولة الحوار التوافقي في اجتماع القاهرة التحضيري.

مجيد عبد الغني (تاجر): أعتقد بان المشاركة الفاعلة في هذه الانتخابات ستضع حداً لكل ما حدث ويحدث من دمار وتخريب، وأنا على ثقة تامة بأن كل ما مرت به المدينة منذ عام أو يزيد كان هدفه إقصاء أبنائها وأبعادهم عن وضع الخطوط العريضة للعراق الجديد، والدليل على ذلك هو خفوت حدة أعمال العنف وتغير شكلها وطبيعتها بعد الاستفتاء على الدستور مباشرة. أرى بان الجمعية الوطنية التي ستنبثق كنتيجة لتصويتنا في الانتخابات المقبلة سيكون بوسعها تحقيق ما نصبو إليه من أمن ورفاهية، كما نأمل منها تعديل الفقرات المختلف عليها في الدستور، ونحن متفائلون بعودة الروح العراقية الواحدة المتآخية فيما بينها لأننا في بلد حضارته ممتدة عميقاً في التأريخ وهو منجم خيرات لا تنتهي ويزخر بالعقول المفكرة والطاقات الإبداعية الخلاقة.

ذنون يونس (كاتب): سوف تشهد مراكز الاقتراع في عموم مناطق محافظة نينوى إقبالاً جماهيريا كبيراً يتضح ذلك من خلال الملصقات والصور الانتخابية المنتشرة الآن في كل أرجاء مدينة الموصل وضواحيها والحديث المتداول بين الناس حول حظوظ هذا المرشح أو تلك القائمة ، وهذا أمر لافت لم نكن نجده في الانتخابات الماضية، ربما جاء هذا الانقلاب في الرأي العام الموصلي لأسباب عديدة منها الانتشار الفاعل للشرطة في الشوارع الرئيسية بأوامر صارمة من قائد الشرطة الجديد ما أضفى نوعاً حتى ولو لم يكن مكتملاً من الأمل في نفوس المواطنين بأن الغد سيكون أفضل. وكذلك لعدم وجود تهديد معلن من أي جماعة مسلحة لمنع المواطنين من الاشتراك في الانتخابات. إضافة إلى أن المواطن الموصلي ومن خلال تجربة الفترة السابقة وجد بأن لا أحد من مسؤولي المدينة يفكر بجدية في مصيره، فكانت المحافظة وخلال عام بأكمله تعد ولا تتوفر لها الإمكانية للإيفاء بوعودها وجهاز الشرطة مر بمراحل بدأت بتكوينه ثم انزوائه ثم بعودته مجدداً لكن بحذر الخائف على نفسه وحسب، هذان الأمران تركا للعصابات مجالاً واسعاً للعبث بأرواح وممتلكات المواطنين ومازالت هذه الآفات المنتشرة بشكل خطير تمارس أعمالها الدنيئة بلا رادع حقيقي.

على هذا الأساس فأن المواطنين في الموصل سيبادرون من تلقاء أنفسهم إلى تغيير كل ذلك وشاهدنا جميعاً كيف خرجوا يوم الاستفتاء على الدستور بالرغم من توقف حركة المرور بشكل تام حينها والكثيرون منهم قطعوا مسافات طويلة مشياً على الأقدام فقط ليقولوا كلمتهم كنوع من التعويض عن فترة صمت أرادها لهم البعض أن تكون طويلة.

شامل محمود (مهندس زراعي): كنت ممن يدعون إلى تأجيل الانتخابات الماضية لكي يمنح المواطن العراقي فرصة تقبل طقس التغيير الجديد عليه والتي عصف بالبلاد على حين غرة كنتيجة مباشرة للاحتلال، ومن ثم لكي تتضح الرؤية بالنسبة إليه في اختيار من سيمثله في البرلمان بعد أن يكون قد ألم ولو جزئياً ببرامج الكيانات والشخصيات السياسية في اقل تقدير. الآن وبعد أن تكشفت أوراق الجميع أجد في أن نبدأ جميعاً بممارسة حقنا الانتخابي مهما كانت الصعوبات والتضحيات .

نزار عبد الكريم (طبيب): يفترض بهذه الانتخابات أن تكون نقطة تحول في حياتنا، فالدفة بأيدينا ونحن قادرون على إيجاد معبر آمن لنا للخلاص مما يحيط بنا من أهوال ومصائب، أما بقاؤنا كالوضع الراهن غير ممثلين بشكل جدي في الجمعية الوطنية أو الحكومة فأنه سيجعلنا بعيدين عن صنع القرار أو حتى مجرد الاشتراك فيه، علينا المشاركة في هذه الانتخابات لأنها الخطوة الوحيدة المتاحة أمامنا في طريق إعادة بناء وطننا الذي خربته الولاءات المتضاربة، ومن اجل ذلك فعلى الجميع طي صفحة الماضي ومد اكف المصالحة قبل أن يفوت الأوان.

فؤاد سعيد (صيدلي): مشكلتنا الحقيقية تكمن في عدم وجود قادة فعليين يحركون الشارع تجاه هدف معين، فمحافظة نينوي التي ازدادت إرتفاعات جدرانها الكونكريتية أصبحت معزولة عن هموم المواطنين ومشاكلهم بالرغم من كثرة الوعود والتصريحات الإعلامية المطمئنة، ولم تكتفي بهذا الحد بل قامت أيضا بنقل إدارات البعض من الدوائر المهمة إلى أماكن أخرى خارج المدينة لضمان أمنها، مما أوحى للكثير من المواطنين بأن إدارة المحافظة فاقدة زمام الأمور في نينوى ، من جانب آخر فأن الأزمات المتلاحقة للكهرباء والوقود والوضع المزري الذي تعيش تحت وطأته المستشفيات الحكومية والبطالة المستشرية بنسب فاقت المعقول، والفساد الإداري المتنامي دونما أي رادع، كلها أمور ستشترك مع غيرها في امتناع شريحة كبيرة من مجتمعنا إلى مقاطعة الانتخابات.

محمد احمد (طالب قانون): أي فعل يقوم به الإنسان مهما صغر حجمه وفي أي مكان من العالم لابد من أن يستند إلى شرعية تمنحه المصداقية وتحافظ على بقائه وديمومته، فما بالك لو تعلق الأمر بانتخابات تقرر مصير أمة بأكملها؟ وستظل الشرعية موؤودة عندنا مادام الاحتلال قائما وحاضراً في المشهد اليومي دون تحديد موعد طال أمده أو قرب لجلائه التام، ومن اللافت في أمر المشتركين في احتدام المعترك السياسي المقبل في العراق أنهم أخذوا يعزفون على هذا الوتر أيضاً كنوع من الدعاية للانتخابات، وحتى المسؤولون الأنتقاليون اكتشفوا هذه الوصفة السحرية لملء صناديق الاقتراع وراحوا يصرحون ويضعون تكهناتهم في فترات البث الفضائي غير المتناهي بشأن انسحاب قوات الاحتلال محددينه بزمن مطاطي يطول ويقصر مداه تبعاً لاقتراب أو ابتعاد الانتخابات لدرجة أن أحداً لا يعرف هل سيكون ذلك في العام المقبل أم بعد عشرة أعوام. والعجيب في هذه التصريحات أنها مسبوقة دائماً بكلمات تضبب الصورة مثل (قد وربما ومن الممكن ومن المحتمل) وهذا يوحي بأنهم أنفسهم لا يملكون تصوراً كافياً عن الأمر، وأنها مجرد عبارات تطلق لأغراض انتخابية كتلك التي خرج بها (ليث كبة) المتحدث باسم رئاسة الوزراء قبل أشهر من الاستفتاء على الدستور حين قال بأن (مظاهر الاحتلال ستختفي من شوارع المدن العراقية خلال الأسابيع القليلة المقبلة). وعلى أية حال فأن قادة الجيش الأمريكي يحسمون الموقف في كل مرة بعبارة موجزة وواضحة (قواتنا ستبقى في العراق حتى يتمكن العراقيون من حماية أنفسهم)..!